عرب النكبة وعرب طوفان الأقصى

ممدوح الشيخ

شكلت أحداث مفصلية، خلال القرن الماضي، لحظة تحول في الوعي العربي، رغم أن التعبير ينطوي على قدر من التجاوز، حيث الاختلافات، بل التباينات، أفقيّاً ورأسياً، كانت دائماً حاضرة بدرجات مختلفة، فمعظم النخب الحاكمة كانت، ولا تزال، تتبنى رؤية، وتقيس بمعايير، وتزن بموازين، تجعلها تعبيراً باهتاً، بل ربما مخادعاً، عن قناعات شعوبها. وقد كانت «النكبة» في صدارة الأحداث التي تغيرت بعدها عدة دول عربية تغيراً تاماً عما كانت قبلها، وشهدت سنوات ما بعد النكبة صعود نخب عسكرية عربية لتطيح كل معالم الحكم المدني في بلادها، وشكلت نوعاً من الرد على الهزيمة/ الصدمة التي غيرت الجغرافيا العربية. كانت الاستجابات الرسمية العربية لتحدي المشروع الصهيوني استجابة المصدوم. واليوم بعد «طوفان الأقصى» يغلب على الاستجابة الرسمية العربية لتحدّي خطر «الدولة الصهيونية» أنها أقرب إلى استجابة الجسد المسجى المستند إلى منسأة «الواقعية السياسية»، قال تعالى في وصف مشهد موت نبي الله سليمان عليه السلام: «ما دلهم على موته إلا دابة الأرض تأكل منسأته». ومن الإضلال وصف ما يحدث بأنه واقعية سياسية وحتى استسلام مهين، فالإبادة الجماعية ليست وصفاً لعمل عسكري يمكن فهمه في إطار أي حرب، والأمر نفسه ينطبق على تدمير مقومات الحياة في غزّة، واغتيال المدنيين اللبنانيين بتفجير أجهزة اتصال مدنية، وقائمة طويلة من الجرائم البشعة التي لا يقبل شعبٌ أن تكون في قاموس مفردات الصراع المسلح كما يفهمه.

لسنا أمام أعمال عسكرية، بل جرائم ضد الإنسانية، ولسنا أمام فقدان إرادة المواجهة والمقاومة، بل أمام موت.... موت عربي حقيقي، والمقاومة لا تنوب عن أحد ولا تُسقط «التكليف» عن أحد، والنخب العسكرية التي رفعت شعار محو عار هزيمة النكبة مبرراً لإطاحة النخب المدنية في سلسلة من الانقلابات العسكرية منذ أواخر الأربعينيات، هذه النخب قرّرت أن تنطق بلسان غيرها، أو تصمت حيث لا يدبّ الصمت. وقسم كبير من التاريخ العربي المعاصر تلخّصه «الإرادة السياسية» المنفردة للنخب العسكرية، وهي اليوم لا تستشعر الحرج، ولا ترى وصمة هزيمة تحتاج إلى محوها. وفي المحنة الأولى (النكبة)، قيل الكثير عن حكوماتٍ لم تكن على قدر التحدّي ومجتمعات «قاصرة» تحتاج «وصاية عسكرية» إلى أن تبلغ سن الرشد، واليوم لا صوت ولا صدى! صمود الفلسطينيين (مقاومين ومدنيين)، حقيقة تتجاوز حدود المعقول والواقعي، وعجز الشعوب العربية يؤكّد زيف التبريرات التي أنتحلتها النخب الرسمية لما يزيد عن نصف قرن، فالشعوب أصبحت أكثر عجزاً، سواء بسبب القهر الأمني أو الضغوط الاقتصادية غير المسبوقة، أو الفقر الأخلاقي المدقع الذي جعل شرائح غير قليلة من المجتمعات العربية لا تكاد تبالي بالكارثة الفادحة. وحتى لا يُفهَم من هذا التقييم أنه يغفل مظاهر التضامن الملموسة، في حدود المتاح، لكن البريطانيين، كل البريطانيين، (على سبيل المثال)، عاشوا في سنوات الحرب العالمية الثانية أهوالاً تعجز اللغة عن وصفها حتى لا يستسلموا للنازي، وقبل دخول أميركا الحرب مباشرةً كانت أحياء كاملة في لندن مدمّرة بالكامل حرفيّاً، وظل الشعب صامداً يرفض مجرد فكرة الاستسلام.

وفي قلب ملحمة «طوفان الأقصى» والمواجهة الكبيرة بين إسرائيل وحزب الله، يبقى رد الفعل العربي، غير الرسمي، أقل بكثير من الطبيعي ومن المتوقع. والحقيقة الخطيرة التي تشير إليها وقائع ما بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، أن سردية «الواقعية السياسية» تحوّلت إلى موت سياسي وأخلاقي مخيف، والسنوات العصيبة التي أعقبت انطلاق عجلة «الثورة العربية المضادّة» لإجهاض «الربيع العربي» قتلت بعض أكثر الأشياء نبلاً في المجتمعات العربية، واليوم يقف عشرات الملايين من العرب لحظة مذهلة من لحظات التاريخ العربي، مستندين إلى منسأة الحلم، والأمل.

بينما جثة النظام الرسمي العربي والنخب التي تروج سرديته تردّد (وهي جثة مستندة إلى منسأة)، كالببغاء ضلالاتٍ تستعير مفردات: الواقعية، والحكمة، الاعتدال، وحتمية التعايش مع إسرائيل. ومستقبل أمتنا هو الآن بين «منسأتين»، إحداهما يستند إليها مقاومون وواثقون من أن الانتصار على الوحش الصهيوني ممكن، والأخرى يستند إليها ركامٌ سياسي انهار تحت دانات الدبابات الصهيونية وما زال ينتظر «دابة الأرض» لتأكل منسأته ويسقط، والله غالبٌ على أمره.

انكفاء النظام السوري: التزام بإملاءات أم مناورة؟

بشار نرش

في خضم التحوّلات المتسارعة في الشرق الأوسط، ولا سيّما بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة، الذي شارف على إكمال عام، وتنامي التصعيد الإسرائيلي ضد حزب الله في لبنان أخيراً، يقف المراقب مطولاً عند موقف النظام السوري، الذي اتسم بالبرود والانكفاء عن مجريات الأحداث، الأمر الذي أثار تساؤلات عما إذا كان حاله هذا يعكس التزاماً كاملاً بإملاءات خارجية، أم أنّه جزءٌ من مناورة سياسية أعمق، تهدف إلى ضمان بقاء النظام في أثناء تحوّلات إقليمية ودولية معقدة. في ظل هذه التساؤلات، تُظهر قراءاتٌ أن انكفاء النظام السوري ما هو إلا التزام بإملاءات خارجية إيرانية وروسية بغرض الحفاظ على الاستقرار الداخلي له، وهو الذي لا يزال مهدّداً من قوى متعدّدة. لذلك، انكفاؤه ناتجٌ عن إدراك طهران وموسكو مدى التعقيدات الجيوسياسية التي تحيط به، وكذلك العواقب الوخيمة التي قد تترتّب على أي تصعيد غير محسوب. لذلك قال محللون إن هذا الانكفاء قد يكون نابعاً من اعتباراتٍ إيرانيةٍ تدرك حساسية الوضع السوري الحالي، وترى أن إشراك النظام في مواجهات مباشرة مع إسرائيل أو صراعات إقليمية أخرى، سيعرّض المكاسب الإيرانية في سورية، والتي تحقّقت في السنوات الماضية للخطر، وسيؤدّي إلى توريط سورية في مواجهاتٍ غير محسوبة. من هذا المنطلق، يمكن اعتبار هذا الانكفاء، والذي يأتي ضمن تفاهم ضمني بين إيران والنظام السوري، جزءاً من سياسة «إدارة الصراعات» التي يعتمدها الإيرانيون، حيث يتم منح بشار الأسد مساحة للبقاء بعيداً عن دائرة المواجهات المباشرة خدمة لمصالح مشتركة.

وفي السياق، يبدو أنّ الحليف الروسي يدفع النظام السوري إلى الانكفاء حتى لا تتضرّر مصالحه الاستراتيجية بعد سنواتٍ من التدخّل العسكري، الذي ساعد في الحفاظ على بقاء النظام. ومن هذا المنطلق، يبدو أن روسيا غير راغبة في السماح لهذا النظام بالدخول في مواجهة مباشرة مع إسرائيل أو التورّط في صراعات إقليمية أخرى، لا سيما في ظل تعقيدات الحرب الأوكرانية والضغوط الغربية، خوفاً من خسارة ما حققته خلال السنوات العشر الماضية.

على الطرف الآخر، تظهر قراءات أخرى أن انكفاء النظام السوري عما يجري في المنطقة تكتيك محسوب، ضمن استراتيجية أطول أمداً، غرضها ضمان بقاء النظام مهما كان الثمن أو التحالفات التي تفرضها الظروف. فبعد سنوات من الإجهاد العسكري والسياسي والاقتصادي الذي تعرّض له النظام جرّاء الثورة السورية بعد عسكرتها، يبدو أنه اختار التراجع الاستراتيجي عن الصراعات في المنطقة، ليحافظ على استقراره النسبي داخلياً، مفضّلاً عدم المجازفة بفتح جبهات جديدة، خصوصاً أنه لا يزال في طوْر إعادة بناء قدراته العسكرية والاقتصادية، وهو يدرك أن أي تورّط في مواجهات أو صراعات قد يكلفه غالياً. لذلك، يرى باحثون ومختصون عديدون أن صمت النظام عما يجري في غزّة وفي لبنان يأتي ضمن حسابات البقاء، التي تطغى على حسابات وحدة الساحات. بناءً عليه، يتجنّب نظام بشار الأسد الانجرار في معارك وصراعات قد تجدّد الضغوط الإقليمية والدولية عليه، في وقتٍ يحتاج فيه إلى الحفاظ على حد أدنى من الاستقرار العسكري والاقتصادي والاجتماعي. لذلك يدرك أن أي حركة خاطئة منه قد تُكلفه الكثير، وقد تؤدّي إلى تعقيدات سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية جديدة لن يحتملها أبداً في هذه المرحلة.

(كاتب سوري في إسطنبول)

نهاية حرب لبنان تبدأ من غزّة

محمود الريماوي

ثمة تشابه ملحوظ بين الحرب على غزّة والحرب على لبنان، ففيهما يرغب العدو الإسرائيلي في تصفية المقاومة المسلحة هنا وهناك، وطيّ صفحتها وجعلها جزءاً من الماضي، بحيث تنشأ أجيالٌ عربيةٌ كما يتمنى هذا العدو عازفة عن فكرة الكفاح المسلح. وفي الحالتين، هناك استهداف ممنهج للبيئة الحاضنة أو الكتلة الشعبية المؤيدة، مع توسيع مفهوم هذه البيئة، بحيث يشمل مناطق وبلدات كاملة وتدفيعها ثمن الإيمان بالمقاومة خياراً وحقاً في مناهضة الكيان التوسعي العنصري. وإلى ذلك، ثمة تشابه بأن كلاً من حركة حماس وحزب الله يتمتّعان بروابط قوية مع إيران، وإن كانت روابط الحزب اللبناني أكبر وأعمق، وبحيث يجري تصوير الحرب هنا وهناك أنها ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وليس ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني.

تتعدّد أوجه التشابه بين هاتين الحربين، إلى درجة أنهما باتتا تُخاضان معاً في الوقت نفسه، فيما يروم العدو انتزاع فكرة وحدة الساحات من المحور الإيراني لنفسه، بحيث يقاتل هو مراكز هذا المحور في ساحاتٍ متعدّدة. على أن هذا التشابه لا يطمس فروقا جوهرية بين الحربين، فحزب الله يحظى برعاية الدولة اللبنانية، ويتمتّع بإمكاناتها، بينما لا تحظى «حماس» بأي رعاية مباشرة، باستثناء الرعاية السياسية من تركيا وقطر وباكستان وماليزيا، ما يجعل الأعباء محتملة على حزب الله، إذ إن إمكاناته الذاتية تتضافر مع إمكانات الدولة اللبنانية في امتصاص الصدمات وتحمّل الخسائر وتقاسم الأعباء، وعلى نحوٍ يتلقى فيه لبنان الرسمي المساعدات عبر مطار رفيق الحريري، إضافة إلى الحدود البرّية المفتوحة مع سورية، بينما لا تحظى حركة حماس بمثل هذه الميزة المهمة. كما أن لبنان، دولة وكياناً وموقعاً جغرافياً وسياسياً، يحظى بأهمية لدى الخارج، بينما عملت واشنطن وعواصم غربية طوال فترة الحرب على غزّة على تبخيس مكانة القطاع، وامتنع أي مسؤول عربي أو أجنبي، وعلى جميع المستويات، عن زيارته، باستثناء وزيرة قطرية، وجرى منع الصحافيين من دخوله، من دون أي اعتراض من عواصم الغرب التي لطالما تشدّقت عقوداً بشأن حرية الصحافة في الوصول إلى المعلومات، وحقّ الصحافة في أداء مهماتها في مناطق النزاعات. وبينما يستجيب العدو الإسرائيلي (أقله حتى الآن) لمطالبات واشنطن بتفادي استهداف العاصمة بيروت (باستثناء الضربات الموضعية على الضاحية الجنوبية)، والمؤسّسات والمراكز المدنية، فإنه في حالة غزّة جرى استهداف المستشفيات والمدارس والجامعات والأبراج السكنية ودور العبادة، ليس فقط وسط صمت أميركي وغربي، بل أيضا بتحريض أميركي مشين. وبينما يجري في حالة الحرب على لبنان استهداف حزب الله، قيادات وعناصر ومراكز ومقرّات ومستودعات، مع وقوع ضحايا مدنيين خلال ذلك، فإن الحرب على غزّة تستهدف بصورة مباشرة الكتلة البشرية ومصادر الحياة هناك، مع خسائر تقع خلال ذلك على حركة حماس وفصائل المقاومة، كما على القوة الغازية.. هذا علاوة على اتساع مساحة لبنان مقارنة بمساحة قطاع غزّة، بما يتيح هامشاً ضيقاً لحركة فصائل المقاومة، خلافاً لوضع حزب الله الذي يتمتّع بحرية حركة أكبر.

وعليه، يمكن وصف الحرب على حزب الله، حتى اللحظة، بأنها ذات طابع عسكري بين جنود وتنظيم مسلح، بينما هي في حالة الحرب على غزّة تتخذ مسار حرب إبادة وتطهير عرقي. وإذ يدرك العدو الإسرائيلي أن غزة وشعبها قد نالهما خذلان كبير من القريب والبعيد، فإن هذا العدو يحرص، في هذه المرحلة، على محاولة قطع الصلة بين الحربين هنا وهناك، وهو ما صرّح به بنيامين نتنياهو وقادة الحرب في تل ابيب، وقد راق لهم التخلي الخارجي عن قطاع غزّة واستثمروه إلى أقصى حد، ويريدون لهذا الأمر أن يستمر. وهو ما يفسّر الاستعدادات الإسرائيلية للتفاوض بشأن العمليات العسكرية على لبنان، بعدما حقّقوا نتائج مهمّة، ولم يبق سوى أن يتراجع حزب الله عن المنطقة الحدودية ويتوقف عن إطلاق صواريخه، وينتهي عملياً ارتباطه بالحرب على غزّة. وسبق أن أيدت واشنطن، إلى أمد طويل، الفصل بين الحرب على غزّة وما عداها، بل تهدف الدعوات اليومية المتكرّرة، الصادرة عن واشنطن منذ أكتوبر الماضي، لوجوب تفادي حرب اقليمية شاملة، في جانب رئيسي منها، إلى تمكين جيش الاحتلال من الانفراد بغزّة ومواصلة الحرب عليها من دون أي تداعيات إقليمية.

> يمكن وصف الحرب على حزب الله بأنها ذات طابع عسكري بين جنود وتنظيم مسلح بينما تتخذ في غزّة مسار حرب إبادة وتطهير عرقي

وبينما تبدي إدارة الرئيس بايدن في هذه الآونة بعض الاختلاف عن توجّهات حكومة نتنياهو، وفيما يصدر نداء مشترك عن 15 دولة استنادا إلى مبادرة أميركية فرنسية لوقف مؤقت لإطلاق النار 21 يوماً، إلا أن خبرة السنة الماضية على الأقل تفيد بأن إدارة بايدن تتراجع أمام أي تشدّد إسرائيلي، وأن بايدن، الذي أظهر ضعفه (إضافة إلى انحيازه الأصلي) تجاه حلفائه المحتلين، ليس من المنتظر أو المتوقع أن يبدي موقفاً حازماً قبل أسابيع من انتهاء ولايته، وبحيث تبقى مخاطر توغّل برّي إسرائيلي في الجنوب اللبناني قائمة، وسوف يجد أركان إدارة بايدن حينها الأعذار لجيش الاحتلال، على أن هذا التوغّل سوف يعني الانتقال إلى مرحلة مختلفة، يدفع فيها قادة الاحتلال وجنوده الثمن من أرواحهم، بعدما اكتفوا من قبل بشنّ الغارات الجوية وإطلاق الصواريخ، وهو ما من شأنه أن يطيل أمد الحرب، وأن يتسبّب بمزيد من الإحراج لـ«الأخ الأكبر» الإيراني، وعندها فإن أحداً لن يكون في وسعه إنكار أن الحرب على غزّة قد اتسع نطاقها، وبخاصة إذا ما تعرّضت القوات الإيرانية في سورية لمزيدٍ من الهجمات الإسرائيلية. وسوف ينال الإحراج أيضاً دول منطقتنا التي ما زالت تحتفظ بعلاقاتها المتشعبة مع تل أبيب، بعدما برهنت الأخيرة أنه ليس في جعبتها أي نيات سلمية، وأنها سريعة الاندفاع إلى حروب متناسلة تتخطى كل القوانين والقيم، كما لا تُخفي مطامعها في ضم الأراضي المحتلة.

هناك سبيل واضح ومضمون النتائج لوقف الحرب بين حزب الله والاحتلال الإسرائيلي، ويتمثل في استثمار مهلة 21 يوماً لوقف الحرب الاستئصالية على غزّة، استناداً إلى مقترحات بايدن في مايو/ أيار الماضي وقرار مجلس الأمن المنبثق عن تلك المبادرة، وهو ما يُنتظر أن تتمسّك به الصين وروسيا وفرنسا وبقية الدول من أجل وضع حد للجنون الدموي الصادر عن حكومة المستوطنين وأركان الحرب في تل أبيب ضد غزّة ولبنان.

(كاتب من الأردن)

كاريكاتير **سعد المهندي**

الشرق الأوسط... تفجير قواعد الاشتباك

مدى الفاتح

الضربات المتبادلة، ومحاولة إحداث أكبر قدر من الضرر ما بين المحورين الإيراني والإسرائيلي الأميركي لم تكد تتوقّف منذ أواخر القرن الماضي. كثيراً ما يلفت مناقشون للموضوع إلى أنّ هذه الضربات اشتركت في أنّها لا تتوجّه مباشرةً إلى العمق الإيراني، ولا إلى أيّ مناطق حيوية إسرائيلية، وهو ما كان يطلق عليه أصحاب هذه الملاحظة احترام «قواعد الاشتباك».

صحيحٌ أنّ هذا الاحترام لتلك القواعد، خشية الانزلاق نحو ما لا يمكن السيطرة عليه، كان السمة الغالبة للوضع في المنطقة، إلّا أنّ ذلك لم يمنع أن يتجاوز الطرفان هذه القواعد بين حين وآخر. لعلّ أشهر الحوادث التاريخية في هذا السياق الهجوم على السفارة الإسرائيلية، وعلى مبانٍ أخرى تابعة للكيان، في الأرجنتين في بداية التسعينيّات. من ذلك أيضاً ما حدث من استهداف سيّاح إسرائيليين في 18 يوليو/ تمّوز 2012، وهي الحادثة التي نتج عنها مقتل عدة أشخاص إثر هجوم على حافلة في مدينة بورغاس البلغارية. على الرغم من أنّ إيران وذراعها حزب الله لم يعترفا بالضلوع فيها وقتها، إلّا أنّ أصابع الاتهام ظلّت موجَّهة نحوهما. لن نجد حالات كثيرة للإقرار بالتورط وبالمسؤولية عن الحوادث، خاصّة التي تكون صادمةً ومتجاوزةً للأهداف العسكرية، فعلى الرغم من وجود أدلّة وبصمات كافية لإدانة الطرف المتورّط في كلّ حادثة، إلّا أنّه كان هناك ما يشبه الاتفاق على عدم الاعتراف بالضلوع في أيّ عمل.

كانت في مقابل هاتين العمليتين الشهيرتين عشرات العمليات والهجمات الإسرائيلية، التي استهدفت علماءَ وقادةً عسكريين ومواقع نووية إيرانية. وكان واقع الحال يُؤكّد أنّ الحلف الإيراني هو المعني أكثر من أيّ طرف آخر بحساسية قواعد الاشتباك، فيما يستند الكيان إلى عدم قدرة أو رغبة إيران وأذرعها في الدخول في مواجهة بلا سقف.

كانت عملية السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023) مهمّةً في هذا السياق، فعلى الرغم من عدم وجود دلائلَ على أنّها كانت بتخطيطٍ وبرعايةٍ إيرانيين، إلّا أنّ تصنيف حركة حماس جزءاً من المحور الإيراني كان مفيداً. كان في ذلك الانتساب ردّ من جهة على من يقول إنّ هذا المحور غير جادٍّ في القيام بضربات موجعة خشية التصعيد، كما كان ذلك فيه فرصة للتهرب، على اعتبار أنّه لا سلطةَ لطهران على الحركة «السنّية». اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنيّة، خلال زيارته طهران، كان يمثّل تلاعباً جديداً بقواعد الاشتباك. أرسلت تلّ أبيب بواسطة تلك العملية رسالة إلى «حماس» مفادها عدم التفريق بين القادة السياسيين والعسكريين، فالجميع في دائرة الاستهداف بوصفهم «إرهابيين»، كما أرسلت رسالةَ استخفاف بإيران التي وقع الاغتيال في أراضيها، وخلال مراسم تنصيب الرئيس الجديد، التي كان الجميع يظنّ أنّها عالية التأمين.

في الأسبوع الماضي، انشغل الجميع بحادثة تفجير آلاف من أجهزة «البيجر»، وأجهزة الاتصال اللاسلكية، في لبنان، وهي الأجهزة التي كان يستخدمها عناصر الحزب لأنّها أكثر أماناً مقارنة بالهواتف النقّالة. في خطابه، الذي علّق فيه على الحادثة، قال أمين عام الحزب حسن نصر الله إنّه يتمنّى أن يُنفّذ الإسرائيليون تهديداتهم، وأن يتوغّلوا داخل الحدود اللبنانية. ويبدو أنّ الرجل لم يكن قد حلّل وقتها تلك العملية جيّداً، لأنّ من أكثر ما أثبتته أهمّية، إلى جانب القدرة الفائقة على الاختراق الأمني والتحايل، أنّ الحرب المُنتظَرة ليس بالضرورة أن تكون تقليديةً يتواجه فيها المقاتلون والجيوش، ولا حتّى مُجرّد حرب قصف بالطائرات أو بالصواريخ التي تستهدف شخصياتٍ محورية، كما يحدث اليوم، بل قد تكون حرباً عن بعد، على غرار عملية «البيجر»، التي أصابت وكشفت، بشكل غير مسبوق، مئات من العناصر والعملاء المقرّبين من قيادة الحزب، الذي عليه أن يبحث عن وسيلة آمنة أخرى للتواصل.

> على الشامتين بحزب الله أن يدركوا أنّ بُعدهم جغرافياً لا يعني بُعدهم عن التهديد

إذا نظرنا إلى الأمر بصورة أوسع سنشعر بالقلق، لأنّ عملية «البيجر» تدقّ ناقوس خطر يتجاوز أثره وحدوده الأزمة الحالية. لا ينحصر هذا الخطر في جهة من دون أخرى، بل يُهدّد معظم دول المنطقة التي لا يقلّ انكشافها الأمني عن انكشاف الحزب اللبناني. تلك الدول، التي لا تملك سلاحها ولا تتحكّم بتأمين نفسها، لا يحتاج أعداؤها من أجل إحكام السيطرة عليها إلى غزو تقليدي، بل قد يكتفون بضغطة زرّ لصنع تخريب ودمار وتفجيرات في مساحات واسعة. هذه هي النقطة الأهم، التي تستحقّ أن يوليها الجميع الاهتمام، بما في ذلك المُعترضون أو المُعادون لحزب الله أو للمَحور الإيراني، والذين حجبت الشماتة عنهم الإحساس بأنّهم، ومهما كانوا بعيدين في الجغرافيا، فإنّهم ليسوا بعيدين عن التهديد.

السؤال، الذي يجب أن يُطرح: هل ما زالت هناك قواعد للاشتباك، أم أنّ تفجيرات «البيجر» فجّرت معها كلّ شيء، بما يجعلنا ندخل مرحلةً لم نعتدها من الفوضى الأمنية؟

(كاتب سوداني في لندن)

دروس في ذكرى تأسيس الحكومة الجزائرية المُوقّتة

محمد سي بشير

مرّت قبل أيام ذكرى تأسيس الحكومة الجزائرية المُؤقتّة (19 سبتمبر/ أيلول 1958)، في أثناء الحرب التحريرية الكبرى، تاركةً دروساً وعبراً كثيرة، لعلّها تكون مُلهمةً لمقاربات إبداعية تعالج كثيراً من إشكاليات الحاضر الجزائري. من نافلة القول إنّ الحديث عن الحكومة المؤقّتة هو حديث عن فاعلين وأحداثٍ فارقةٍ في التاريخ، لأنّ القائمين على إدارة الثورة التحريرية الكبرى نقلوا الثورة من مرحلة القتال إلى مرحلة إثبات الذّات في الأرض، من خلال السعي إلى نيل الاعتراف على المستوى الدولي بالدولة الجزائرية، من خلال مؤسّسة شرعية تسيطر على جزء من الأرض، تحوز مساندةَ الشعب وتمارس سلطتها، وإن كان من الخارج، وهي أركان الدّولة في القانون الدُّولي، ما حدا بقيادي الحكومة عندما بدأت سعيها للحصول على الاعتراف إلى إثبات تلك الأركان لدى أكثر من بلد (الهند والصّين، على سبيل المثال).

أولى تلك الدروس، وأهمّها على الإطلاق، ذلك الإبداع في تسيير الثّورة، التي كانت آنذاك تمرُّ بأحلك الظّروف من نقص السّلاح، والضّغط الفرنسي، الذي ارتفعت وتيرته، فوصل عدد العسكر الذين قَدِموا للحرب قرابةَ نصف مليون، بعتاد عسكري عصري، وبمساندة من حلف شمال الأطلسي. استطاع قادة الثّورة تجاوز تلك الفترة الصّعبة بإدارة ذكيّة على مستوى الدّاخل، بنقل الحرب إلى العاصمة حيث مقرّ اتخاذ القرار بشأن الجزائر، من خلال قرارين مُهمَّين هما إضراب العاصمة في بداية سنة 1957، ثمّ إقرار وجوب مواجهة في المدن للضّغط على فرنسا في اتّجاه التّفكير في حلول غير الاستمرار في الاحتلال الاستيطاني. وهو ما حدث بالفعل مع انقلاب الجنرالات، ثمّ سقوط الجمهورية الرابعة وقدوم الجنرال ديغول إلى الحكم، ثمّ بدء مسار الاستقلال من خلال المفاوضات، وصولاً إلى الاستقلال في 1962.

على المستوى الخارجي، سعت الثّورة إلى تسجيل الحضور الدولي من خلال حضور قمّة باندونغ لعدم الانحياز، ثمّ اتّخاذ قرار بإعلان قيام الحكومة المُؤقَّتة ومحاولة رفع مرئية الثّورة وحضورها في تواز مع رفض فرنسا إدراج القضيّة الجزائريّة (كما كانت تسمّيها) في جدول أعمال الأمم المتّحدة، مع إرفاق ذلك العمل بتدويل فعلي استخدمت فيه الثّورةُ الرياضةَ (إنشاء فريق جبهة التّحرير من محترفي الجزائر في فرنسا، بصفة خاصّة)، والفنّ (جولات فِرق فنّية جزائرية في العالم العربي وفي القطب الشّرقي للتّعريف بالثورة وإسماع صوتها)، وهي خطوات مهّدت لقيام الحكومة المؤقّتة، وزادت من إشعاع الثّورة، وسمعتها على المستوى الدّولي.

ويمكن الإشارة إلى درس التنوّع في تركيبة الحكومة المُؤقّتة، تماماً مثل التنوع ذاته الذي كان موجوداً في تركيبة قيادة الثورة التحريرية الكبرى، بشقّيها العسكري والسياسي، إذ انصهر الجميع في بوتقة جبهة التحرير وجيش التحرير، وكان الاستقلال الهدف الأسمى، وراية جبهة التحرير هي القائد الفعلي، وهي إدارة مبدعة للتوجهات السياسية كلّها، استطاعت الثورة من خلالها، وصولاً إلى الحكومة المُؤقّتة، ترتيب البيت الداخلي، اعتماداً على تراكمية العمل النضالي، من نجم شمال أفريقيا (1926)، وإنشاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1931)، وإنشاء حزب الشعب الجزائري (1937)، بوجود نخبة متنوّعة المشارب الأيديولوجية، ومتشبّعة بالروح الوطنية، لكن في خطّ مستقيم جعل من الاستقلال هدفاً أسمى لا محيد عنه، خاصّة بعد الحرب العالمية الثانية، وأحداث مجازر الشرق الجزائري، ثمّ المحاولات الفرنسية لإدماج الأهالي (مسمّى الجزائريين بقوة قانون 1871، الذي جعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية في بلدهم عبر المقاومات الشعبية)، من خلال الانتخابات والمجالس المحلّية، لكن بمعدَّلات حطّت من شأن الجزائريين (منتخب جزائري واحد في مقابل ثمانية منتخبين فرنسيين من المُعمِّرين)، وأثبتت أنّ الثّورة المسلّحة هي الحلّ الوحيد لتفكيك النظام الاستيطاني والحصول على الاستقلال.

أمّا الدّرس الأكبر، فهو أنّ إنشاء الحكومة المُؤقَّتة جاء ليصلح الجو المُعكّر في أعقاب مؤتمر الصُّومال (1956)، الذي تركت مُخلّفاتُه آثاراً سلبيةً على توازن العلاقة بين شقَّي الثورة المدني والعسكري، كما عكَّرت جوَّ العلاقات الهرمية والحميمية بين قادة الثّورة في الدّاخل والخارج. لماذا يكون هذا الدّرس هو الأكبر؟ ... ربّما تكمن الإجابة في أنّ قادة الثّورة التّحريرية الكبرى، بما لهم من حنكة، استطاعوا تجاوز العثرات، وسارعوا (لمصلحة الثّورة) إلى رأب صدع الخلافات، وإلى ترميم جدران البناء الثوري في غضون أقلّ من عامين، ذلك أنّ الهدف لم يتغيّر، والرهان الفرنسي على التلاعب بالثورة كان هدفاً بعيد المنال، بحضور وعي القادة التاريخيين للثورة، الذين وضعوا لكلّ فترة منها أولوياتها، وسارعوا، قبل تحيُّن فرنسا للفرصة، إلى إصلاح ذات البين، وإلى البدء في نقل الثورة إلى رحاب أوسع؛ الاعتراف الدّولي بإنشاء الحكومة المُؤقَّتة؛ وتحضير الأجواء لأيّ مفاوضات تجري بين الثورة وفرنسا، بتوجيه الرؤية نحو جغرافية مُحدَّدة ووحدة الشّعب.

تلكم هي الدُّروس الثلاثة الكبيرة لذكرى إنشاء الحكومة المُؤقَّتة، وهي ملهمة لجزائر اليوم، ولقضايا الخلافات التي لا يمكن لأيّ دولة أن تنفكّ عنها، مع فارقِ أنّ العبقرية الثورية في الجزائر تزخَر بمقاربات رأب الصدع وفتح الأبواب واسعةً لحلّ الخلافات كلّها، ولإنهاء الأزمات والصراعات بمرجعية الرهانات والتحدّيات، وبمرجعية مقاربة مواجهة العدوّ، فكيف بالقريب صاحب الدار، الأخ والصديق. جمعت المقاربة الثورية بين الكفاءة في الإدارة، والنجاعة في تحديد الهدف، والرشادة في السعي لبلوغه، مع وجود جيل فارق صقلته تجربةُ الاستعمار الاستيطاني، وتحدّي الزوال الذي طنّت فرنسا أنّها قد حقّقته في 1930، عندما احتفلت بصخب بمئوية استيطان الجزائر، ليأتيها الردّ من ابن باديس (ورفاقه) بإنشاء جمعية العلماء، وكان قائد الجزائر التاريخي مصالي الحاج قد سبق ذلك، في 1926، بمشاركته في إنشاء تجمّع مغاربي يحمل اسم «نجم شمال أفريقيا» بهدف أسمى ومُحدَّد هو استقلال البلدان المغاربية كلّها، ورفض مقترحات الاندماج، التي بدأت تطلّ برأسها، وتماطل فرنسا من خلالها في فتح باب الانعتاق من الاحتلال في المنطقة كلّها لشعوب تتوق إلى الحرّية.

> العبقرية الثورية في الجزائر تزخر بمقاربات رأب الصدعِ، وفتح الأبواب واسعة لحلّ الخلافات كلّها، ولإنهاء الأزمات والصراعات

هل يمكن لثلاثية الكفاءة والنجاعة والرشادة أن تعود لتقود الجزائر نحو رفع تحدّيات الحاضر وتجسيد أماني المستقبل؟... تكفي للإجابة عن هذا السؤال رؤية تشبّع الجزائريين بمبادئ الثورة وقدسية المقاربات التي حلّت بها معضلة الاستعمار الاستيطاني، لمعرفة أنّ ما تحقّق بالأمس يمكن أن يتحقّق اليوم، وبأبعاد ربّما تكون أكبر، لأنّ السيادة حوفظ عليها بالتضحيات الكُبرى، وبالاستثمار فيها، وفي التعاضدية لتجسد الرهانات والتحدّيات وأماني المستقبل.

تكفي للتدليل على ما سبقت الإشارة إليه رؤية ذلك الزخم في الاحتفال بالذكرى، واعتبار إنشاء الحكومة المُؤقّتة حاملةً لتلك العبر والدروس كلّها، وتكفي رؤية مشاركة الجميع في تلك الاحتفالات، خاصّة الجيل الذي شهد العبقرية الثورية في حركيّتها، للعودة إلى تلك المرجعية، واتخاذها نبراساً لحلّ المعضلات كلّها بيننا في الجزائر، لأنّ عبقرية القضاء على الخلافات في وقت قصير، وعلى خلفية تربص فرنسا بكلّ ما يمكن أن يُشكّل فرصةً لها لتحقيق النهاية المبرمة للثورة، كان هو العبقرية ذاتها.

بقيت الإشارة إلى أنّ توفّر الثلاثية المذكورة، من كفاءة ونجاعة ورشادة، لم يكن ليحقّق الهدف المنشود، أي الاستقلال، لولا وجود نُخْبَةٍ واعيةٍ برهانات الحاضر وأماني المستقبل، ذلك أنّ دورة التفكير، ثمّ الحركية، تحتاج إلى عنصرين: الثلاثية في مقاربة التفكير، والنخبة في تحويل التفكير بوصلةً لبلوغ الهدف. تحقّق ذلك في الثورة التحريرية، وسيتحقّق ذلك اليوم وغداً... وإنّ غداً لناظره لقريب.

(أستاذ جامعي جزائري)

حرب إسرائيلية مفتوحة على لبنان

بشير البكر

بات لبنان هدفاً في حرب مفتوحة، تشنّها إسرائيل، لا تشبه حربيها الكبيرتين السابقتين ضد منظمّة التحرير الفلسطينية عام 1982، وحزب الله عام 2006. وتعكس العمليات التي تجري منذ قرابة عشرة أيام أن هذه الحرب من النمط الهجين، الذي يمزج بين الأسلوبين الكلاسيكي والحديث لجهة استخدام الطيران الحربي بكثافة، بالإضافة إلى التقنيات الإلكترونية والذكاء الاصطناعي. وتفيد التصريحات الاسرائيلية الرسمية بأن هناك مفاجآت عدّة غير التي استخدمتها في تفجير أجهزة البيجر واللاسلكي يومي 17 و18 من سبتمبر/ أيلول الجاري، وكان غرضها إخراج جزء من قوة الحزب من المعركة وإحداث حالة من البلبلة داخل صفوفه. ومهما يكن من أمر، طغى الجانب الكلاسيكي على عمليات هذا الأسبوع، حيث تولى الطيران الحربي الإسرائيلي مهاجمة أهداف لحزب الله في الجنوب والبقاع وبيروت، وردّ الحزب باستخدام جزءٍ من ترسانته الصاروخية باتجاه أهداف إسرائيلية بعيدة عن خط المواجهة التقليدي، لكن التفاوت في الأضرار مرتفع جداً، وتكبر المسافة بسرعة من خلال العدد الكبير للنازحين اللبنانيين.

يبدو من المبكّر تكوين صورة واضحة عن الاتجاه العام الذي سوف تأخذُه الحرب، وحتى الإفراط باستخدام القوة، وتوجيه الضربات الموجعة لقيادات حزب الله وجسمه العسكري لا يشكّل على المدى المنظور مؤشّراً بحدّ ذاته، لكن التدمير الواسع وإيقاع إصاباتٍ كثيرة في صفوف المدنيين، هما الهدفان المنشودان من استخدام الطيران الحربي بكثافة، وفي ذلك استنساخٌ واضحٌ لسيناريو الحرب على قطاع غزّة. وهذا لا يحقق ما طرحته إسرائيل من هدفين للحرب، تأمين عودة سكان المستوطنات الحدودية، وفك الارتباط مع جبهة غزّة. ويبدو واضحا أن الهدف الفعلي للعمليات العسكرية يتجاوزهما من حيث الشكل والمضمون، لأنها منذ البداية أخذت شكل الحرب الشاملة، التي تذهب نحو تصفية حسابٍ مع حزب الله، وليس سرّاً أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ومعه تيار واسع، يرى أن الفرصة سانحة اليوم لتغيير موازين القوى في الشمال والقضاء على خطر حزب الله نهائياً، بوصفه أحد أدوات المشروع الإيراني في الشرق الأوسط.

تجمع القراءات العسكرية على أن التدمير وقتل المدنيين لا يحققان الأهداف المعلنة وغير المعلنة للحرب. ولذا احتمال التقدم البرّي في جنوب لبنان وارد جداً، بذريعة إنشاء حزام عازل يُبعد خطر حزب الله. وفي هذه الحالة، ستأخذ الحرب المسار نفسه الذي سلكته في غزّة، ومن غير المستبعد أن تصل إلى النتائج ذاتها سياسياً وعسكرياً، وقد لا يطول الوقت حتى تباشر إسرائيل ذلك، ولا سيما أن مسؤولين عديدين تحدّثوا عن خطط عملانية جرى وضعها والمصادقة عليها. لكن هذا لا يعني أن الطريق معبّد أمام الجيش الإسرائيلي، وهو في الأحوال كافة لن يواجه مقاومة أقلّ من التي وجدها في غزّة، وسيخوض حرباً معقدة جداً على جبهة قتال طويلة مفتوحة، تمتدّ من جنوب لبنان حتى الجولان، حيث يحتفظ حزب الله بعدة آلاف من المقاتلين في سورية، لن يتأخّر عن زجهم في المعركة، كما أن هناك احتمال وصول نجدات كبيرة من المليشيات التابعة لإيران في سورية.

لا مؤشّرات إلى أن نتنياهو يمكن أن يتراجع، وكان لافتاً أنه بدأ الحرب الشاملة يوم الثالث والعشرين من شهر سبتمبر الحالي، في تزامن مع بدء أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبعد يوم من اجتماع مجلس الأمن بشأن لبنان، في ظل موقف أميركي لا يختلف كثيراً عما كان عليه في الحرب على غزّة، وصدرت عدة تصريحات أميركية رسمية بأن الولايات المتحدة لن تتوانى عن دعم إسرائيل سياسياً وعسكرياً، وباشرت إرسال قوات للشرق الأوسط من أجل ذلك.

إنها تغريبة لبنانية

بيار عقيقي

لم يسبق للاحتلال الإسرائيلي أن شنّ غارات جوية بهذه الكثافة، كما فعل في الأسبوع الذي انقضى، في اعتداءاته التاريخية ضد لبنان. حتى في اجتياح بيروت في عام 1982، لم يحصل هذا. المشاهد محزنة في لبنان. ربما هي أقرب إلى تغريبة لبنانية، أصعب من تهجير الحرب اللبنانية (1975 . 1990) والحروب الإسرائيلية معاً. وإذا كان مهجّرو الحرب الأهلية استطاعوا وقتها اللجوء إلى أماكن آمنة نسبياً، غير أن لا مكان آمنا في لبنان، في غضون العدوان الإسرائيلي واسع النطاق، الذي بدأ الاثنين الماضي، وإن بنسب متفاوتة. لم تترك الغارات الإسرائيلية قرية في الجنوب اللبناني تقريباً من استهدافاتها، لا جنوب نهر الليطاني، ولا شماله. البقاع، الذي صُنّف المنطقة الأكثر أمناً خلال الحرب الأهلية أضحى ساحة لغارات إسرائيلية متلاحقة ومكثفة. جبل لبنان، من الشوف في جنوبه إلى جبيل وكسروان في شماله، دخل دائرة الاستهداف. ما الذي يُمكن قوله عن الشهداء والجرحى؟ انتقل الآلاف إلى مكان أفضل، وأمثالنا ينتظرون غداً أكثر اختلافاً.

هل كان ممكناً تجنّب ذلك؟ بعيداً عن الجواب أو الأجوبة التي ستُشعل نقاشاتٍ حامية في مرحلة ما مستقبلياً، إلا أن المسار الاجتماعي للأوضاع، الحالي والمقبل، في لبنان كارثي. لا نظام ولا قانون في المناطق التي تعرّضت للتدمير الإسرائيلي. سرقات البيوت المهدّمة وعمليات الاحتيال على المهجّرين واستغلالهم والانتقام السياسي وفائض القوة والشعور بالإحباط والإحساس بالضعف والتعاطف والذل والمهانة، كلها عناصر حضرت في التعاطي مع إفرازات العدوان. وإذا كانت تلك العناصر قادرة على زعزعة أسس مجتمع، فكيف بلبنان، المتنوّع طائفياً والهشّ دولتياً ومتعدّد الهويات، الوطنية والعابرة للأوطان؟ لن تكون الأمور سهلة في مرحلة ما بعد انتهاء العدوان، المجهول موعده. والاكتفاء بإعادة الإعمار، إن جرى بأسرع وقت، لن يجلب سلاماً في بلادٍ بلا راعٍ رسمي، بينما يهيمن الفراغ السلطوي لدى سلطة القرار اللبناني.

من السهل رفع شعارات شعبوية والصعود إلى سابع سماء، لكن الواقع سيبقى واقعاً. هناك أشخاص استيقظوا الاثنين الماضي، ككل يوم من حياتنا، وفجأة وجدوا أنفسهم يغتربون شمالاً. منهم من قال إنه سيعود خلال أيام، لكن مواطنةً أبدت توقّعاً متشائماً بقولها «خايفة يكونوا أهلي ودّعوا البيت ومش رح نرجعلو». هذه واقعية غير متصلة لا بقرار سياسي ولا بتأييد ومعارضة، بل واقع معيوش. أشخاص غادروا منازلهم، وقد لا يعودون إليها لأسبابٍ عدّة. وأيضاً هناك أطراف هاجمت حزب الله باعتباره فتح جبهة إسناد لغزّة من دون التشاور مع اللبنانيين، ثم وجد نفسه أمام أعتى سلاح طيران في الشرق الأوسط والبلاد تنهار من حوله وحولنا، بينما يواصل الإيرانيون مفاوضاتهم مع الأميركيين في نيويورك. هذا واقعٌ لا يمكن تغييره أو طمسُه، بل على العكس، ستزداد حدّته في مرحلة لاحقة.

لو سُئل أي لبناني، لا عربي وغربي، بل لبناني حصراً، في أغسطس/ آب 2019، عن توقعه مستقبل البلاد في 2024، لما ظنّ في أسوأ كوابيسه أن انهياراً مالياً سيحصل، وحاكم مصرف مركزي سيُسجن، وانفجار مرفأ بيروت سيدوّي، وفيروس كورونا سيتفشّى، وفراغاً سياسياً في سلم النظام، وأن ثروات نفطية قابعة في البحر من دون استخراجها، وأن عدواناً سيطاول البلاد. في أغسطس 2019، كان ليقول إن مستقبل لبنان مشرق. الكثير من الصناعة والزراعة والتقنيات، مع قليل من الخدمات المالية والسياحية، كان ليكفي من أجل تقدم المجتمع وسعيه نحو الازدهار. مؤلم ما وصل إليه لبنان، ومحزنٌ أن ذلك حصل بفعل أبنائه، قبل أعدائه. لا أحد يستحقّ ذلك، لا طفلة استشهدت على دروب الجنوب ولا رفيقتها في انفجار المرفأ ولا سيدة في بلدة بقاعية ولا شيخ في قرية كسروانية. الأجيال اللبنانية لا تستحقّ ذلك، لا باسم الدين ولا باسم الشعب ولا باسم التاريخ.

المشهد الانتخابي في تونس ونهاية حقبة سعيّد

رفيق عبد السلام

تقف تونس على أعتاب انتخابات رئاسية في السادس من الشهر المقبل (أكتوبر/ تشرين الأول)، ويعمل الرئيسُ قيس سعيّد لتحويلها مُجرَّد مبايعةٍ تتيح له الاستمرار في قصر قرطاج خمس سنوات مُقبلة، كيفما كان شكلها ونِسَبُ المشاركة فيها، إذ ما يعنيه بدرجة أولى تثبيت موقعه في الحكم، ولو بنِسَب مشاركةٍ ضئيلةٍ في إطار ما سمّاها «معركة التحرير». ورغم أنّ قوى المعارضة قد نفضت أيديها تماماً من إمكانية تحقّق الحدّ الأدنى من شروط انتخابات حرّة ونزيهة، إلّا أنّها، ولاعتبارات تكتيكية، ترى فيها فرصةً مناسبةً لمحاصرة سعيّد، ولمزيد من انهاكه، سواء بالمشاركة أو بالمقاطعة النشيطة، لأنّ الرجل مصمّمٌ على البقاء في كرسي الحكم بأيّ ثمن، وعلى فرض سياسة الأمر الواقع مع التمنّع عن أيّ شكل من الحوار والتوافق مع أيّ كان.

الواضح أنّ العملية الانتخابية أُفرغت من محتواها، بل زُيّفت سلفاً وبمقادير كبيرة قبل أن تبدأ أصلاً، سواء من ناحية المناخات السياسية العامّة التي تجري فيها، أو من خلال عمليات التطويق الإعلامي والتشريعي، التي أحاط بها نظامُ سعيّد العملية الانتخابية برمّتها قبل انطلاقها. أمّا النزر القليل المتبقّي منها (التنافس المحدود) فهو موضع صراع بين إرادة سعيّد في تثبيت أركان حكمه، عبر تجديد شرعيته الانتخابية ولو شكلياً، وسائر القوى السياسية والاجتماعية الرافضة انقلابه وخياراته الشعبوية، التي تتوزّع بين خيارَي المشاركة والمقاطعة.

طوّق قيس سعيّد العملية الانتخابية بترسانةٍ من القيود السياسية والقانونية والقضائية، بما يضمن مروره بقوّة، فقد بدأ في التمهيد بحلّ الهيئة المستقلّة للانتخابات، فنصّب عليها رئيساً جديداً، واختار أعضاءَ آخرين، ما أفقدها استقلاليتها التي كانت قد تمتّعت بها بعد الثورة، وحوّلها مُجرَّد ذراع تنفيذي لتمرير سياساته، وتصريف تعليماته، وفق فلسفته للحكم التي تقوم على الوظائف التابعة بدل السلطات المستقلّة، وأردف ذلك بسلسلة اعتقالات طاولت شخصياتٍ سياسيةً وازنةً منذ ما يزيد عن سنة ونصف السنة، وكان يستشعر أنّها شخصيات تمثّل منافساً جدّياً له، مثل عصام الشابي وغازي الشواشي وجوهو بن مبارك وخيام التركي وغيرهم، ثمّ عدّل القانون الانتخابي عبر الهيئة الانتخابية، من دون الرجوع إلى البرلمان أصلاً بخلفية تعسير التزكيات المطلوبة للترشّح إلى أبعد حدّ ممكن، ومن ذلك ترفيع عدد الدوائر الانتخابية من 27 إلى 161 دائرة. ومع سيطرته على مجلس النواب والمجالس الجهوية والمحلّية بات ترشّح الشخصيات المُعارِضة لمساره بالغ الصعوبة، ثمّ توّج ذلك بموجة ثانية من المحاكمات لمرشّحين آخرين، ومن بقي منهم خارج السجن استبعد بطرقٍ ملتويةٍ، بشكل أو بآخر.

وهكذا، استقرّ المشهد الانتخابي، في نهاية المطاف، عند منافسين اثنين لقيس سعيّد لا غير، وكان ذلك بعد عملية انتقاءٍ وتصفيةٍ كبيرةٍ عبر الثقوب الضيّقة لغربال الانقلاب، تراوحت بين السياسي والأمني، وبين القضائي والتشريعي.

> التفاف جمهور انتخابيّ غاضبٍ، وكتلٍ سياسيةٍ مُعارِضة، حول زمّال جعَله مرشّحاً جدّياً ومنافساً وازناً لسعيّد

> ليس من المنتظر أن يُسلّم قيس سعيّد سلطةً قد اغتصبها بالقوة بانتخابات مشوّهة في أصلها، لكنّه مُحاصَر بتصميم عامّ على فرض التغيير

تجري هذه الانتخابات في مناخات سياسية مشحونة، وتتّسم بالتضييق على الأحزاب والهيئات، وعودة الأجواء القمعية لحقبة الرئيس زين العابدين بن علي، التي ظنّ التونسيون أنّهم غادروها بعد الثورة إلى غير رجعة، فنحن هنا إزاء نظام فردي شعبوي اجتمعت فيه السلطات بين يدي رجل واحد، فحوّلها مُجرَّد وظائفَ تابعةٍ، وفق دستوره الذي كتبه بنفسه.

على أنّ ما عقّد المشهد العام على سعيّد، وحوّل الانتخابات مأزقاً، خلافاً لما خُطّط له، مجموعةٌ من المعطيات الأساسية، أولها، تعدّد الترشيحات وانخراط الكتل السياسية بصورة تلقائية في تزكية المُرشّحين من مختلف جهات البلاد، الأمر الذي أربك سعيّد، الذي كان يراهن على التخلّص من منافسيه بحاجز التزكيات السميك والشاهق، بعدما استخدم القضاءَ والسجون. وثاني تلك المعطيات عودة الحراك الشعبي إلى الشارع بقوّة بعدما أدركت القوى السياسية والاجتماعية، على وقع السجون والملاحقات، ألّا سبيل أمامها إلّا تجاوز حالة الاستقطاب السياسي والأيديولوجي، التي شقّت الساحة التونسية سنوات طويلة، والاتحاد حول الحدّ الأدنى الديمقراطي، وإن لم يكن من اليسير الاتحاد على صعيد الهياكل والجبهات السياسية، فلا أقلّ من الاتحاد في الشارع والميادين، خاصّةً بعدما اتّضح للجميع أنّ الإجراءات القمعية لم تعد تفرّق بين إسلاميين وغير إسلاميين، وأنّ الحرّية كلٌ لا يتجزّأ، فإمّا أن تكون للجميع أو لا تكون أصلاً، والأرجح أن تستمرّ هذه الأعمال الاحتجاجية، وتتوسّع أكثر قبل الانتخابات وبعدها، في ظلّ شيوع أجواء الاحتقان واليأس الشعبيَّين، خاصّةً بعدما أوصد سعيّد إمكانية التغيير عبر صناديق الاقتراع، وأحكم الطوق حولها.

كما أنّ عدم إعلان المعارضة مقاطعةَ الانتخابات بصورة آلية، على نحو ما كان يتوقّع سعيّد ويرغب، قد زاد في متاعبه أكثر، إذ اكتفت المُعارَضة بالمطالبة بتوفير شروط انتخابات حرّة ونزيهة، ودانت القيود السياسية والقانونية والمناخات العامّة في البلاد، من دون أن تحسم موقفها باتجاه المقاطعة أو المشاركة، فاضطر سعيّد إلى استخدام أشكال التحايل السياسي والقانوني كلّها لقطع الطريق على منافسيه، خاصّة مع تراجع حظوظه الانتخابية على نحو ما تُبيِّن أغلب استطلاعات الرأي، وبما يجعل ذهابه إلى هذه الانتخابات، رغم ما أحاطها به من حواجز وسواتر، عمليةَ مجازفةٍ.

ثمّ جاء قرار المحكمة الإدارية (المحكمة العُليا) بعدم شرعية استبعاد ثلاثة مرشّحين ليزيد من محاصرة سعيد وإرباكه، ومن بعده الحكم التفسيري، وكان أكثر وضوحاً وأشدّ إحراجاً، إذ انطوى على تهديد بنقض العملية الانتخابية جملةً، وعدم الاعتراف بنتائجها، ما يجعل الانتخابات ضرباً من المغامرة السياسية والقانونية. وردّاً على ذلك، يتّجه قيس سعيّد، وفي سابقة خطيرة وغير مسبوقة في أيّ بلد، إلى تغيير القانون الانتخابي قبل ثلاثة أسابيع من إجراء الانتخابات، وهي حالة أشبه ما تكون بمن يُغيّر قواعد المقابلة الرياضية بصورة فوقية، وقبل ساعات من انطلاقها، بمصادرة الدور التحكيمي للمحكمة الإدارية في النزاع الانتخابي، وتحويله إلى القضاء العدلي، الذي أخضعه بالكامل بالإقالات والترهيب والوعد والوعيد بعد حلّ المجلس الأعلى للقضاء المُنتخَب، وهي خطوة استباقية لضمان مرور قيس سعيّد، ولفرض نفسه رئيساً لدورة مقبلة، ولو كان ذلك بالقوّة والتزييف وبعيداً عن كلّ رقابة. ولا يُستبعَد أن يجد سعيّد صعوبةً في تمرير التعديلات التي يطلبها من داخل البرلمان أصلاً، بحكم حالة الرفض المتزايدة بين أعضائه بالتزامن مع الرفض الشعبي المتنامي.

المفاجأة الأكبر لسعيّد كانت صعود نجم المرشّح الأربعيني العيّاشي زمّال، الذي لم يقرأ له حساباً، إذ توقّع أن يكون مُجرَّد مُرشّح شكلي لتمرير فوز محقّق سلفاً، إلّا أنّ اعتقاله المفاجئ في الهزيع الأخير من الليل، واقتياده في اليوم الواحد من مركز تحقيق إلى آخر بغرض التنكيل به، أكسبه شرعيةً نضاليةً، وحوّله رمزاً لـ«المقاومة الانتخابية»، على منوال الشخصيات المُعارِضة التي اعتقلها سعيّد قبل ذلك، كما أنّ التفاف جمهور انتخابيٍّ غاضبٍ، وكتلٍ سياسيةٍ مُعارِضةٍ، حول زمّال جعل منه مرشّحاً جدّياً ومنافساً وازناً لسعيّد، المُنهَك بالفشل والوعود الفارغة. أراد سعيّد حرمان زمّال من إدارة حملته الانتخابية، فتحولت حملة الأخير حالةً شعبيةً تلقائيةً في مختلف جهات البلاد ومحلياتها، وفي مواقع التواصل الاجتماعي، ولا يُستبعَد أن تميل كتلٌ سياسية وازنةٌ إلى دعمه قبل أيّام قليلة من الموعد الانتخابي، بما يضع سعيّد أمام ثلاثة خيارات أحلاها مرٌّ؛ إمّا إعلان الفوز من الدور الأول، وهو الخيار الأرجح حالياً، خصوصاً بعد توالي تصريحات شقيقه، والمحيطين به، بأنّهم لا يقبلون وجود دور ثانٍ أصلاً لمرشّحهم الاستثنائي، وهذا لا يُمكن أن يتمّ من دون التورّط في عملية تزييف مفضوحة، ترفع عنه غطاء الشرعية والمشروعية التي يدّعيها، خصوصاً مع قرار المحكمة الإدارية إبطال أسس العملية الانتخابية قبل ذلك؛ أو أن يذهب إلى الدور الثاني، ومن ثمّ تتجنّد جميع القوى المنافسة وسائر المتضرّرين من حكمه ضدّه، وهذا يجعل فوزَه شبه مستحيل؛ أو التسليم بالهزيمة والاعتراف بنتائج الانتخابات لصالح منافسه زمّال، بضغط من الرأي العام والأجهزة الصلبة للدولة والخارج، الأمر الذي يفتح البلاد على مرحلة جديدة تعيد البلاد إلى مسارها الديمقراطي المغدور به وإدخال الإصلاحات المطلوبة. ... وفي الخلاصة، ليس من المنتظر أن يُسلّم قيس سعيّد سلطةً قد اغتصبها بالقوة الغاصبة عبر انتخابات مشوهة في أصلها، ولكنّه يجد نفسه مُحاصَراً بحراك شعبي، وبغضب مجتمعي، وبتصميم عامّ على فرض التغيير.

ما جاء أعلاه يجعل من هذه الانتخابات أقرب ما تكون إلى «المقاومة» الانتخابية منها إلى المشاركة الانتخابية، وهذا يعني أنّها ستكون حلقةً في مسار رفض شعبي لانقلاب قيس سعيّد وخروجه على الدستور والمؤسّسات، فإمّا أن يُفسح المجال أمام الشعب للتعبير عن إرادته (أو ما تبقى منها) عبر صناديق الاقتراع، أو أن يستمرّ الصراع معه بقوة الشعب إلى أنّ ينحدر مساره. والمُؤكّد هنا أنّ كلّ الخيارات باتت صعبةً على حاكم قرطاج، ولا سيّما مع استعدائه الجميع وفتحه جبهات صراع على الجميع، والمؤشّرات السياسية كلّها تقول إنّ تونس تتهيأ لمرحلة تغيير جديدة، وإنّنا على مشارف نهاية حقبة قيس سعيّد الشعبوية، التي التهمت الجميع، وفي طريقها نحو التهام نفسها.

(وزير تونسي سابق)

ليست حرباً على أذرع إيران في المنطقة

حسن نافعة

رغم مرور ما يقرب من عام على الحرب التي يشنها الكيان الصهيوني على قطاع غزّة، والتي اتسع نطاقها منذ أيام، ليشمل لبنان أيضاً، وربما تكون في طريقها إلى التحوّل إلى حرب إقليمية كبرى، يوجد فريق في مختلف الأقطار العربية يرى أن هذه الحرب لا تخصّ الشعب الفلسطيني ولا علاقة لها بالقضية الفلسطينية، وإنما هي حربٌ على أذرع إيران في المنطقة، أي على حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين وحزب الله في لبنان وأنصار الله في اليمن وعدة فصائل جهادية في العراق. ولأن هذا الفريق يعتقد أن منطقة الشرق الأوسط ستكون أفضل حالاً وأكثر استقراراً إذا تمكّن الكيان الصهيوني من تخليص المنطقة من هذه الأذرع التي تطلق على نفسها اسم «محور المقاومة»، فمن الطبيعي أن يصرّ على تحميلها كامل المسؤولية، ليس عن بدء الحرب فحسب، وإنما أيضاً عن كل ما لحق بالمنطقة من دمار وخراب، بل وربما عما سيلحق بها من كوارث، إلى أن تضع الحرب أوزارها نهائياً.

لا أميل إلى تخوين من أختلف معهم في الرأي، مهما بلغ حجم التباين مع أفكارهم ومواقفهم، وأفترض دوماً توفر حسن النية لديهم، غير أن ذهاب بعضهم إلى حد التبنّي الكامل للأطروحات الدعائية التي يروّجها الكيان الصهيوني، خصوصا في زمن الحرب، لا يمكن أن يعد ما يردّده من مقولاتٍ على هذا الصعيد خلافا في وجهات النظر، أو نابعا من حسن النية. صحيحٌ أن الاختلاف السياسي والأيديولوجي مع النظام الإيراني الحالي، أو مع أيٍّ من مكوّنات محور المقاومة، أمرٌ واردٌ ومشروع تماماً، غير أن القول إن «حماس» هي التي تسبّبت في إشعال هذه الحرب، بإقدامها على شن عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، أو أن حزب الله هو من تسبّب في توسيع نطاقها وامتدادها إلى لبنان، حين بادر بفتح جبهة إسناد عسكري للقطاع استجابة لتعليمات أو أوامر تلقاها من إيران، وهو قول ينطوي على كثير من التجنّي، ويتناقض مع أبسط الحقائق البديهية، بل ويساهم أيضا في بثّ الفرقة والبلبلة في أوساط جماهير عربية وإسلامية يفترض أن تشكّل البيئة الحاضنة للقضية الفلسطينية والمدافعة عنها والمحافظة عليها، وهو هدفٌ يسعى الكيان الصهيوني إلى تحقيقه بمختلف الوسائل، المشروعة وغير المشروعة.

> الحرب التي يشنّها الكيان الصهيوني حالياً لا تهدف إلى تصفية أذرع إيران، وإنما تستهدف القضية الفلسطينية أولاً وقبل كل شيء

لم يبدأ صراع الشعب الفلسطيني مع الكيان الصهيوني مع «طوفان الأقصى»، ولكنه بدأ مع الاحتلال الصهيوني الأرض الفلسطينية، ما يعني أنه ما زال في حالة حرب دائمة مع هذا الكيان، وسوف يظلّ كذلكَ إلى أن يزول الاحتلال وتقام الدولة الفلسطينية المستقلة. صحيحٌ أن منظمّة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، أبرمت مع الكيان الصهيوني عام 1993 اتفاقية لتسوية القضية الفلسطينية، إلا أن الأرض الفلسطينية ما زالت محتلة، ولم تقم فوقها دولة فلسطينية مستقلة، رغم مرور أكثر من 31 عاما على هذه الاتفاقية. وعندما وصلت حكومة الكيان الحالية إلى السلطة في نهاية عام 2022، أعلنت أنها لن توافق مطلقاً على قيام دولة فلسطينية مستقلة على أي جزءٍ من أرض فلسطين، وستضمّ أجزاء من الضفة الغربية، وستتوسّع في بناء المستوطنات إلى أقصى درجة ممكنة، بل وشرعت في اتخاذ إجراءات عملية تهدف إلى تهويد المسجد الأقصى، تمهيدا لهدمه وإقامة «الهيكل» مكانه. ولم يكن أمام الفلسطينيين، في سياق كهذا، سوى الاختيار بين واحد من بديلين: الاستسلام التام وقبول العيش مواطنين من الدرجة الثانية في كيان يحكمه نظام فصل عنصري (أبارتهايد)، أو مواصلة النضال بكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك حمل السلاح، وهو الخيار الذي تبنّته فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة على اختلاف مشاربها السياسية والفكرية. ولذلك فعندما تمكّنت حركة حماس من إطلاق عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر، فإن أكثر ما أثار دهشة المراقبين المحايدين لم يكن يتعلق بمدى مشروعية ما قام به فصيل صغير من فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية، وإنما بكيف استطاع هذا الفصيل المحاصر برّاً وبحراً وجواً أن يقوم بما قام به فعلا. ولأن حجم ما تحقّق من إنجاز استراتيجي في هذا اليوم الخالد من تاريخ النضال الفلسطيني كان أكبر مما توقّعه أحد، فقد كان من الطبيعي أن يلقي بتأثيراته على معطيات القوى وموازينها في مجمل المنطقة والعالم، وأن يدفع كل مكونات محور المقاومة إلى إعادة حساباتها ووضعها أمام مسؤولياتها التاريخية التي تفرض عليها التحرّك إلى الأمام وتقديم الدعم والمساندة.

حين قرّر حزب الله، اعتباراً من اليوم التالي للطوفان مباشرة، فتح جبهة الشمال لتقديم مساندة عسكرية محسوبة لفصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزّة، لم يكن هذا القرار استجابة لأوامر تلقاها الحزب من إيران، كما يدّعي الفريق المعادي لإيران في المنطقة، والذي تحرّكه دوماً مشاعر واعتبارات طائفية، لكن الحزب كان مدفوعاً في ذلك، من وجهة نظر كاتب هذه السطور على الأقل، بحساباتٍ عقلانية بحتة نابعة من رؤيته وتجربته الخاصة والطويلة في التعامل مع الكيان الصهيوني. ولا شكّ أنه أدرك على الفور أن ردّ فعل الحكومة الإسرائيلية على ما جرى سيكون هائلاً وغير منضبط، وأن جناحها الأكثر تطرّفا سيحاول انتهاز الفرصة المتاحة لتمرير أجندته الخاصة التي تشمل ضم الأراضي والتوسّع الاستيطاني، وتصفية الحسابات مع كل القوى التي يعتبرها معادية، ومن ثم لن يكتفي هذا الجناح بمحاولة استئصال فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة، وإنما سيحاول كسر محور المقاومة كله، بمجرّد أن يفرغ من أداء المهمّة التي حدّدها لنفسه في قطاع غزّة. لذا لا أبالغ إن قلت إن قرار حزب الله بفتح جبهة الشمال كان مدفوعاً، بالإضافة إلى اعتقاده التام بعدالة القضية الفلسطينية، كان عملاً دفاعياً استباقياً للمحافظة ليس على سلامة الحزب فحسب، وإنما أيضاً عن أمن الدولة اللبنانية أيضاً. ومن هنا تأكيد نصر الله أنه لن يسمح مطلقا بهزيمة «حماس»، انطلاقا من قناعته بأنه إذا تمكّن الكيان من تحقيق هذا الهدف سوف يستدير لتحطيم القدرات العسكرية للحزب، وإعادة احتلال أجزاء من لبنان، ما زال اليمين الإسرائيلي يحلم بضمها إلى الكيان، ويعتقد أن الفرصة ربما تكون قد حانت لتحويل الحلم إلى حقيقة. وفي تقديري، يثبت المسار الذي سلكته جولة الصراع الحالية، منذ اندلاع الطوفان، أن نظرة الحزب كانت ثاقبة وحساباته كانت دقيقة، وهي التي ساعدت باقي مكوّنات محور المقاومة على الدخول على خط المواجهة المسلحة مع الكيان، ما أدّى إلى تحوّل هذه المواجهة إلى حرب استنزاف حقيقية للكيان.

يتّسق قرار نتنياهو توسيع نطاق المواجهة العسكرية المحتدمة حاليا، ونقل مركز ثقلها من قطاع غزّة إلى الجبهة اللبنانية، تماما مع ما سبق من تحليل، ومن ثم لا ينبغي أن يثير الاستغراب، فلدى الكيان الصهيوني ثأر قديم مع حزب الله، منذ نجاح الأخير في تحرير الجنوب اللبناني عام 2000، وأيضا بسبب فشل الكيان في تصفية الحزب، وفي تحطيم قدراته العسكرية في المواجهة الكبرى بينهما عام 2006. وسواء ساند الحزب قطاع غزّة عسكرياً عقب «طوفان الأقصى» أو لم يفعل، من المؤكد أن آلة الحرب الجهنمية للكيان كانت ستستدير إليه، وتصفّي حساباتها معه، بمجرد أن تفرغ من مهمتها في هزيمة «حماس» واستئصالها من معادلة الصراع، لكن صمود الشعب الفلسطيني وفصائل مقاومته في غزّة، من ناحية، ودخول محور المقاومة، وفي مقدّمته حزب الله، طرفا في المواجهة العسكرية، من ناحية أخرى، ساهما في تحويل الحرب على غزّة إلى عملية استنزاف فعلي للكيان الذي لم يكن أمامه سوى الاختيار بين بديلين: القبول بوقف دائم لإطلاق النار بشروط «حماس»، ما يعني اعترافه بالهزيمة، أو الانقضاض على حزب الله وتوسيع نطاق الحرب، حتى ولو خاطر بتحويلها إلى حرب إقليمية شاملة. واختار نتنياهو البديل الثاني.

استطاع جيش الكيان، بالتعاون مع الجيش الأميركي الموجود بكثافة في المنطقة، توجيه ضربات موجعة إلى حزب الله في الأيام القليلة الماضية، وتمكّن من إلحاق خسائر هائلة بالمدنيين الذين يشكّلون بيئته الحاضنة، لكن الحزب صمد أمام هذه الضربات، واستطاع أن يستعيد زمام القيادة والسيطرة بسرعة، وها هو يخوض حرباً مفتوحة مع الكيان بعقل بارد، واستناداً إلى حسابات موضوعية وواقعية. ومن السابق لأوانه استباق الأمور والتنبؤ بالوجهة التي ستّتخذها الأحداث في الأيام والأسابيع المقبلة. ومع ذلك، هناك شيء مؤكّد، أن مستقبل القضية الفلسطينية بات مرتبطاً عضوياً بمستقبل محور المقاومة في المنطقة، وبالتالي، إما أن ينتصرا معا، وهو ما نأمله، أو أن ينهزما معا، لا قدر الله، وهو ما لا نتمنّى حدوثه أبداً. وقد أدّت التطوّرات التي شهدتها المنطقة في العام المنصرم إلى حدوث عملية فرز، ترتّب عليها ظهور معسكرَين واضحين تماما في المنطقة، يناصر أحدُهما القضية الفلسطينية، ويقف معها قلبا وقالبا، وبالتالي يتمنّى أن يخرج الكيان الصهيوني مهزوماً في جولة الصراع الحالية، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا بانتصار محور المقاومة ككل، والثاني يتمنّى أن يخرج محور المقاومة مهزوماً فيها، بدعوى أنه يشكّل أذرعا لإيران، وأن انتصاره سيمهد الطريق لهيمنة إيران على المنطقة.

وفي تقديري، لا يمكن أن يكون المعسكر الأخير مناصراً للقضية الفلسطينية في أي حال. لذا يمكن القول، بكل اطمئنان، إن الحرب التي يشنّها الكيان الصهيوني حالياً لا تهدف إلى تصفية أذرع إيران، وإنما تستهدف القضية الفلسطينية أولاً وقبل كل شيء. كل ما هناك أن الكيان يعتقد أنه يستحيل إنجاز هذه المهمة إلا بتصفية محور المقاومة!

(أكاديمي مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads